في محاولة أميركية جديدة لدفع محادثات فيينا حول الاتفاق النووي التي استؤنفت أمس السبت، حررت واشنطن أرصدة إيرانية للسماح للأخيرة بدفع مستحقات للأمم المتحدة، غير أن طهران واصلت التمسك بموقفها المتشدد، وذلك قبيل الانتخابات الرئاسية التي تشهدها بعد بضعة أيام

تسهيلات أميركية لإيران تمهيداً للاتفاق

واشنطن تستبق الجولة السادسة من محادثات فيينا بتحرير أرصدة

سجال بين عراقجي ومالي قبل الطلاق المباحثات (الأناضول)

طهران، فيينا ـ **العربي الجديد**

استبقت الولايات المتحدة انطلاق الجولة السادسة من المحادثات غير المباشرة في فيينا مع إيران، أمس السبت، حول العودة إلى الاتفاق النووي، بتسهيلات لطهران بدت أنها تستهدف الدفع نحو التمهيد لاتفاق بين البلدين، غير أنه لا يبدو قريباً، خصوصاً أن أياماً تفصل عن إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 18 يونيو/حزيران الحالي لاختيار خلف لحسن روحاني، وما يعنيه ذلك من تأجيل أي اتفاق حتى استلام الرئيس الإيراني الجديد السلطة، وذلك بالتوازي مع استمرار التشدد في المواقف الإيرانية بطلب رفع «كل العقوبات اللاإنسانية الآن».

وفي خطوة لافتة، سمحت الولايات المتحدة لإيران باستخدام أرصدة مجمّدة في كوريا الجنوبية لسداد ما يقارب الـ16 مليون دولار كانت طهران مدينة بها للأمم المتحدة، لتستعيد الأخيرة حق التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتمكّنت إيران من التصويت في الجمعية العامة، أمس الأول الجمعة، لانتخاب خمسة أعضاء جدد غير دائمين في مجلس الأمن. وقال متحدث باسم وزارة الخزانة الأميركية «ترخص الحكومة الأميركية عادة بسداد مستحقات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال التراخيص العامة والخاصة لمكتب إدارة الأرصدة الأجنبية». وفقدت طهران حق التصويت في يناير/كانون الثاني، لأن عليها متأخرات منذ عامين. وطهران مدينة للأمم المتحدة بأكثر من 65 مليون دولار، لكنها سددت الحد الأدنى اللازم لاستعادة حق التصويت. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق «إيران دفعت الحد الأدنى المقرر»، مؤكداً أنها يمكن أن تصوّت الآن. وتقول إيران إن هناك 20 مليار دولار من عائداتها النفطية مجمّدة في دول مثل كوريا الجنوبية والعراق والصين منذ عام 2018 بموجب العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها عليها بقرار من إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب.

لكن السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة مجيد تخت راونجي كتب في تغريدة «بعد أكثر من ستة أشهر من الجهود لتحقيق ذلك، أعلنت الأمم المتحدة أنها تلقت الأموال». وحمّل المسؤولية في تأخر سداد الديون إلى «العقوبات الأميركية غير القانونية»، قائلاً إنهم «لم يحرموا شعبنا من الدواء فحسب، بل حرموا إيران من تسديد مستحقاتها للأمم المتحدة». وأضاف «كل العقوبات اللاإنسانية يجب أن تُرفع الآن». ولفت إلى أن «ادعاء الإدارة الأميركية الحالية تغيير سياستها تجاه الاتفاق النووي هو مجرد كلام، وعملياً فإن سياسة الضغوط القصوى التي فرضها ترامب ضد إيران ما زالت مستمرة».

جاء ذلك قبل يوم واحد من انطلاق الجولة السادسة لمباحثات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن، أمس السبت، والتي بدأت بعقد اجتماع للجنة المشتركة للاتفاق النووي بشأن رفع الحظر الأميركي واحتمال عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل المشتركة الشاملة. وتراس الاجتماع مساعد الأمين العام لجهاز الخدمة الخارجية في الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا ورئيس الوفد الإيراني للمفاوضات عباس عراقجي. وحث وزير الخارجية الألماني هايكو ماس جميع الأطراف على إبداء المرونة في المحادثات. وقال لوكالة «رويترز» أمس: «الأمر يتعلق بالمرونة والبراغماتية من جميع الأطراف المشاركة». وأضاف «التسويف ليس في مصلحة أحد».

وسبق الاجتماع سجال بين رئيس الوفد الأميركي روبرت مالي ورئيس الوفد الإيراني عباس عراقجي. لكن السجال لم تكن له علاقة بمباحثات فيينا، بل بوفاة الناشط الإيراني سامان نيك نفس، في سجن بالعاصمة طهران، قبل نحو أسبوع، إذ عبّر مالي عن أسفه لوفاته في تغريدة على «تويتر»، واصفاً سجنه بأنه «غير عادل»، ومتهماً السلطات الإيرانية بممارسة «الإهمال الطبي» بحقه. ودعا إيران إلى احترام حقوق الإنسان. لكن سرعان ما رد عليه عراقجي، في تغريدة عبر «تويتر»، بالتركيز على العقوبات الأميركية ضد إيران والتي قال إنها «حمّلت 82 مليون إيراني معاناة». وقال عراقجي إن «ترامب قد رحل لكن عقوباته غير القانونية والإجرامية لا تزال مستمرة»، مخاطباً رئيس الوفد الأميركي بالقول «لا حاجة للتباكي وذرف دموع التماسيح، حينما تتواصل جهود أميركا لفرض المعاناة والألم على 82 مليون إيراني». وتابع: «الإرهاب الاقتصادي، لاسيما في ظل جائحة كورونا، جريمة ضد الإنسانية». وكان ساسان نيك نفس، قد اعتقل عام 2019 بتهمة «ممارسة الدعاية ضد النظام» و«العمل ضد أمن البلاد» وحكم عليه بالسجن لمدة 8 عاماً، قبل الإعلان، السبت ما قبل الماضي، عن وفاته بعد تدهور وضعه الصحي في المستشفى بعد نقله إليها من السجن.

> ماس: على جميع الأطراف إبداء المرونة في المحادثات

> عراقجي: ترامب رحل لكن عقوباته غير القانونية مستمرة

وكان عراقجي، الذي وصل أمس إلى فيينا، قال الجمعة إنه «من المتوقع أن يواصل المشاركون في فيينا المشاورات بشأن إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي وضمان التنفيذ الكامل والفعال لهذه الاتفاقية». وسبق ذلك بالقول إن القضايا الرئيسة في مفاوضات فيينا «لم تحل بعد». كما كشف المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، أبو الفضل عموئي، في وقت سابق لـ«العربي الجديد»، عن وجود ثلاثة خلافات مهمة حالت حتى الآن دون الوصول إلى اتفاق. وقال إن «أميركا لم تقبل بعد برفع جميع العقوبات، وهذا أمر غير مقبول لإيران»، مشيراً إلى خلاف آخر هو «عدم قبول أميركا بموقف إيران حول جريمة ضد الإنسانية». وكان ساسان نيك نفس، قد اعتقل عام 2019 بتهمة «ممارسة الدعاية ضد النظام» و«العمل ضد أمن البلاد» وحكم عليه بالسجن لمدة 8 عاماً، قبل الإعلان، السبت ما قبل الماضي، عن وفاته بعد تدهور وضعه الصحي في المستشفى بعد نقله إليها من السجن.

وكان عراقجي، الذي وصل أمس إلى فيينا، قال الجمعة إنه «من المتوقع أن يواصل المشاركون في فيينا المشاورات بشأن إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي وضمان التنفيذ الكامل والفعال لهذه الاتفاقية». وسبق ذلك بالقول إن القضايا الرئيسة في مفاوضات فيينا «لم تحل بعد». كما كشف المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، أبو الفضل عموئي، في وقت سابق لـ«العربي الجديد»، عن وجود ثلاثة خلافات مهمة حالت حتى الآن دون الوصول إلى اتفاق. وقال إن «أميركا لم تقبل بعد برفع جميع العقوبات، وهذا أمر غير مقبول لإيران»، مشيراً إلى خلاف آخر هو «عدم قبول أميركا بموقف إيران حول جريمة ضد الإنسانية». وكان ساسان نيك نفس، قد اعتقل عام 2019 بتهمة «ممارسة الدعاية ضد النظام» و«العمل ضد أمن البلاد» وحكم عليه بالسجن لمدة 8 عاماً، قبل الإعلان، السبت ما قبل الماضي، عن وفاته بعد تدهور وضعه الصحي في المستشفى بعد نقله إليها من السجن.

وكان عراقجي، الذي وصل أمس إلى فيينا، قال الجمعة إنه «من المتوقع أن يواصل المشاركون في فيينا المشاورات بشأن إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي وضمان التنفيذ الكامل والفعال لهذه الاتفاقية». وسبق ذلك بالقول إن القضايا الرئيسة في مفاوضات فيينا «لم تحل بعد». كما كشف المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، أبو الفضل عموئي، في وقت سابق لـ«العربي الجديد»، عن وجود ثلاثة خلافات مهمة حالت حتى الآن دون الوصول إلى اتفاق. وقال إن «أميركا لم تقبل بعد برفع جميع العقوبات، وهذا أمر غير مقبول لإيران»، مشيراً إلى خلاف آخر هو «عدم قبول أميركا بموقف إيران حول جريمة ضد الإنسانية». وكان ساسان نيك نفس، قد اعتقل عام 2019 بتهمة «ممارسة الدعاية ضد النظام» و«العمل ضد أمن البلاد» وحكم عليه بالسجن لمدة 8 عاماً، قبل الإعلان، السبت ما قبل الماضي، عن وفاته بعد تدهور وضعه الصحي في المستشفى بعد نقله إليها من السجن.

وكان عراقجي، الذي وصل أمس إلى فيينا، قال الجمعة إنه «من المتوقع أن يواصل المشاركون في فيينا المشاورات بشأن إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي وضمان التنفيذ الكامل والفعال لهذه الاتفاقية». وسبق ذلك بالقول إن القضايا الرئيسة في مفاوضات فيينا «لم تحل بعد». كما كشف المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، أبو الفضل عموئي، في وقت سابق لـ«العربي الجديد»، عن وجود ثلاثة خلافات مهمة حالت حتى الآن دون الوصول إلى اتفاق. وقال إن «أميركا لم تقبل بعد برفع جميع العقوبات، وهذا أمر غير مقبول لإيران»، مشيراً إلى خلاف آخر هو «عدم قبول أميركا بموقف إيران حول جريمة ضد الإنسانية». وكان ساسان نيك نفس، قد اعتقل عام 2019 بتهمة «ممارسة الدعاية ضد النظام» و«العمل ضد أمن

للحديث تتمة...

الوجه الحقيقي لـ«تحرير الشام»

عيسى سميسم

على الرغم من محاولات «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، تسويق نفسها كفصيل معتدل، وكجزء من الثورة السورية، وعلى الرغم من كل التحولات التي طرأت على هذا التنظيم، بدءاً من إعلان فك ارتباطه بـ«القاعدة»، إلى تغيير اسمه أكثر من مرة، ورفعه علم الثورة، وتبني جزء من شعاراتها، ومروراً بانفتاحه على الإعلام الغربي، وتصديره خطاباً معتدلاً، ومطالبته الغرب بإزالة اسمه من قوائم التنظيمات الإرهابية، بهدف أن يكون جزءاً من أي تسوية سياسية في المنطقة، إلا أنّ ممارسات الهيئة على الأرض تشي بأنّ كل ما قامت وتقومت به من تحولات، لا يعدو كونه تغييراً شكلياً موجهاً إلى الخارج. أما مكاتب «تحرير الشام» ولجانها، فما زالت تمارس أسوأ أنواع التعسف بحق السكان. فلجنة الغنائم التي يوحي اسمها بأنها تستطيع نزع ملكية أي عقار من دون وجه حق قانوني، لا تزال تمارس عملها بسلب بيوت وأراضي المواطنين الذين تركوها مرغمين بسبب الحرب، وتوزعها على الأكثر ولاءً لها. كما لا يزال مكتب الفلاح يمارس نفس مهام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالتدخل في أدق تفاصيل خصوصيات المواطنين، بدءاً من طول جلابيب النساء وسماكة الخمار الذي ترتدينه، إلى التدخل في أنواع قصات الشعر التي يجب على الرجال اعتمادها بشكل لا يخالف الشرع، بالإضافة إلى منع كل أشكال الاختلاط في المدارس والجامعات، وغيرها من الممارسات التي تحدّ من حرية الأفراد في ممارسة حياتهم بشكل طبيعي. وعلى الرغم من تطوير الهيئة جهازها الأمني، إلا أنّ حالة الفلتان الأمني لا تزال سائدة في مناطق سيطرة الهيئة، التي تنتشر فيها كل أنواع الجرائم من قتل، وخطف، وسرقة، وغيرها. فمهمة هذا الجهاز الأمني الضخم تتركز على الاعتقالات والقيام بحملات هدفها المعلن ملاحقة خلايا تنظيم «داعش» النائمة في مناطق سيطرة الهيئة، وملاحقة عملاء النظام السوري، إلا أنها في الواقع تلاحق الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي الذين قد ينتقدون أداء الهيئة، أو بعض الناشطين الثوريين الذين يخالفون فكرها. التغيير التجميلي الذي أجرته «هيئة تحرير الشام» على خطابها وعلى شخصية زعيمها أبو محمد الجولاني، لم يترافق مع أي تغيير في أداء عناصر الهيئة ولا بمواقف مكوناتها التي تضم متشددين لا يزالون يتبنون فكر «القاعدة».

توحيد تعيين القضاة في مصر: توسيع لسلطة الاستخبارات

تنعكس القرارات الجديدة في مصر حول تنظيم تعيينات القضاة، مزيداً من السلبية على نظام العدالة في هذا البلد، لا سيما مع تعزيز دور الاستخبارات العامة وأكاديمية التدريب في اختيار القضاة

يغيب إحساس المواطنين بإمكانية تحقيق العدالة في مصر (فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد مرور 10 أيام على صدور القرارات الجديدة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشأن إدارة شؤون الهيئات القضائية في مصر، لا يزال القضاة المصريون يُحصون ما لها من آثار على تغيير شكل منظومة العدالة في البلاد، خصوصاً الجوانب المنظمة لتعييناتهم. ويحصي القضاة ما يستتبع هذه القرارات من إعادة تشكيل شخصية القاضي أو عضو الهيئة القضائية على المدى البعيد، ونقل مركز القوة في قرارات تعيينات القضاة الجدد إلى خارج الهيئات ذاتها، وتقليص دور المجالس العليا لتلك الهيئات وسلطتها في تحديد معايير الاختيار والاختيار من بين الخرّيجين المتقدمين لشغل الوظائف القضائية.

فبعيداً عن قضية تعيين الإناث، التي لا تزال تثير جدلاً داخل الأوساط القضائية، ولم تعلن النيابة العامة تصرفها المرتقب فيها حتى الآن، وكيف سيبدأ عمل الإناث فيها ابتداء من الأول من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، جاء قرار السيسي بحظر قبول الخريج الواحد في أكثر من هيئة، ليمثل الخطوة الثانية على طريق السيطرة الكاملة على جميع تعيينات القضاء. وكانت الخطوة الأولى تمثلت في إخضاع جميع الهيئات لقرار السيسي بإلحاق المرشحين الناجحين في المقابلات الشخصية تمهيداً للالتحاق بالهيئات، للدراسة في الأكاديمية الوطنية للتدريب، التابعة عملياً للاستخبارات العامة المصرية، بل واستخدام الأكاديمية كأداة ترشيح أخيرة ونهائية لاختيار القضاة، شأنهم في ذلك شأن المتقدمين للعمل الدبلوماسي والوظائف الحكومية الأخرى.

وبموجب تطبيق القرار الجديد، الذي نصّ على «عدم تكرار أسماء المقبولين للتعيين اعتباراً من دفعة عام 2018 بالنسبة إلى مجلس الدولة والنيابة العامة، ودفعة 2013 بالنسبة للنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة»، على القرار السابق بالتدريب في الأكاديمية، فالأقرب للتنفيذ الواقعي أن يتم ترشيح أسماء المقبولين في جميع الجهات ابتداء من أقرب دورة لاختيار الأعضاء الجدد، بواسطة الأكاديمية الوطنية للتدريب ذاتها، والتي ستكون المنوطة بجمع أسماء المرشحين للعمل القضائي، بغية إخضاعهم للدورات التدريبية.

ويدعم هذا الاتجاه أن الأكاديمية تملك سلطة استبعاد بعض الخريجين الذين اجتازوا بالفعل الاختبارات والمقابلات الخاصة بالجهة القضائية ذاتها، حيث يتم إبلاغ أسماء المقبولين الذين اجتازوا الاختبارات والمقابلات الشخصية، ثم يتم ترشيحهم من قبل الجهات الأمنية والسيادية والرقابية، ثم يتم إلحاق المرشحين المجازين أمنياً بالأكاديمية، وفي النهاية لا يتم تعيين إلا من اجتازوا هذه الدورة بنجاح. وكان النظام المعمول به سابقاً يتيح صدور قرار قبول الخريج في أكثر من هيئة قضائية، على أن يتم تعيينه بموجب أول قرار جمهوري يصدر بذلك، ويُسمح له بالتحويل إلى هيئة أخرى بحسب رغبته، طالما تمّ قبوله. أما الآن، فلن يُقبل تدريب مقبول واحد في الأكاديمية تبعاً لأكثر من هيئة قضائية، وبالتالي لن يتكرر اسم مقبول واحد في أكثر من قرار جمهوري بالتعيين.

ومقابل هذا التقليص الواضح لسلطة كل الهيئات في اختيار أعضائها الجدد، تتوسع الأكاديمية في إجراءاتها تدريجياً. وفي هذا الإطار، باتت مدة الدورة الواحدة أربعة أشهر ونصف الشهر، تجرى بعدها الاختبارات النهائية في أربعة أيام، على أن تكون مدة الدراسة يومياً ثماني ساعات. وتدرّس المواد في صورة «حصص تدريبية متلاحقة» في مجالات الإدارة والأمن القومي وحروب الجيلين الرابع والخامس ومواجهة الشائعات والتطرف وتنظيم الدولة (داعش) والنظم السياسية، وتم تخصيص مجموعة محاضرات استثنائية في المجال القانوني للمرشحين للهيئات القضائية.

وشهدت الدفعات المعينة أخيراً في النيابة العامة وهيئة قضايا الدولة ومجلس الدولة استبعاد عدد من المقبولين بسبب أرائهم وتوجهاتهم الشخصية التي ظهرت في أدائهم خلال الدورة، وهو ما يؤكد أنها ليست مجرد محاضرات علمية، بل وسيلة للتصفية عن قرب بإخضاع المرشح لظروف دراسية ونقاشية مختلفة. وبحسب مصادر خضعت لبعض المحاضرات القانونية بزيادة أعداد القضاة والموظفين، وتوجيه المزيد من المخصصات لتطوير آليات إقامة الدعاوى ومتابعتها وتسهيل عرضها على لجان الخبرة والفحص التي تتعطل فيها معظم منازعات الأشخاص، حيث لا يكون حلّ الأزمة بالضرورة بسرعة إغلاق القضايا وإصدار الأحكام، من دون الاهتمام في المقام الأول بتحقيق العدالة في كل منازعة معروضة على القاضي.

وكشفت المصادر عن ظهور مؤشرات سلبية في نوعية الإنجاز في العديد من المحاكم، نتيجة تسابق القضاة، وخصوصاً الشباب، على إنجاز أكبر قدر من القضايا. ومثال ذلك، ارتفاع نسبة الأحكام الصادرة بعدم القبول والشطب إلى ما يتعدى 70 في المائة في بعض الهيئات، وارتفاع نسبة الأحكام الصادرة برفض دعاوى المواطنين إلى مستويات غير مسبوقة في مجلس الدولة تحديداً، فضلاً عن زيادة نسبة الأحكام الصادرة بنمازج موحدة للحيثيات في قضايا الموظفين والأحوال الشخصية والنزاعات المدنية الأخرى، مع ظهور أخطاء فنية فيها، نتيجة غياب التدقيق وضعف مستوى الفحص بعد كتابتها. ورسّخ النظام هذا الاتجاه بتكريم السيسي لأكثر القضاة الشباب إنجازاً، وليس الأكثر تميزاً، في أكتوبر الماضي مع بداية السنة القضائية الحالية.

وسبق لمجلسي القضاء الأعلى والدولة أن طلبا رسمياً إعفاء المرشحين للتعيين من دورات الأكاديمية الوطنية مقابل إضافة بعض المواد والمناهج الخاصة بحروب الجيل الخامس والعلاقات الدبلوماسية واستراتيجية السياسة المصرية، وغيرها من المواضيع، إلى ما يدرسه القضاة الشباب فور التحاقهم بالعمل القضائي في معهد الدراسات القضائية التابع لوزارة العدل، خصوصاً أن هناك سوابق، بعد عام 2013، بتدريس مواد ذات طبيعة أمنية للمرشحين للعمل في المعهد. لكن السيسي رفض هذا المقترح، وخضعت له جميع الهيئات بحلول فبراير/شباط 2020. يُذكر أن السيسي عدّل أخيراً تشكيل مجلس أمناء الأكاديمية الوطنية للتدريب، بصورة تؤكد سلطة الاستخبارات العامة عليها، حيث استبقى اللواء عباس كامل مدير الجهاز، عضواً في مجلس أمنائها، بشخصه، بعدما كان يشغل المنصب منذ إنشائها كممثل لرئاسة الجمهورية عندما كان مديراً لمكتب السيسي.

محاربة الإرهاب

ربط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة)، أمس السبت، الجهود القضائية في بلاده، بظاهرة محاربة الإرهاب. ودعا السيسي، خلال استقباله رؤساء المحاكم الدستورية والعليا الأفارقة، ضمن أعمال مؤتمرهم الخامس، في القاهرة، إلى ضرورة وجود استراتيجية قضائية أفريقية متناغمة في هذا الإطار، متحدثاً عن أهمية مؤسسات القضاء «في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، واستحداث الأطر القانونية اللازمة للتعامل معه».

مصر وتركيا: شروط في ليبيا لا تعرقل التقدم

يتواصل التفاوض بين مصر وتركيا لتطبيع العلاقات السياسية بينهما وتبادل البعثات الدبلوماسية، فيما لا يزال الوضع الليبي يمثل نقطة خلاف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن الوضع في ليبيا ما زال يمثّل نقطة خلاف «رئيسية»، ولكنها غير معرقلة» بين مصر وتركيا، في إطار عملية التفاوض الجارية بينهما لتطبيع العلاقات السياسية والتعجيل بتبادل السفراء والبعثات الدبلوماسية بكامل هيئتها، الأمر الذي قال وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، الخميس الماضي، إنه أمر متوقع قريباً. وأضافت المصادر لـ«العربي الجديد» أن تركيا تتمسك بوجودها العسكري في عدد من القواعد غربي ليبيا باعتباره أثراً طبيعياً لاتفاقيات سياسية مع الحكومة الشرعية في طرابلس، كما باقي النتائج التي ترتبت على الاتفاقيات الثنائية مع حكومة الوفاق السابقة، طالما لم تلغها الحكومة الليبية الحالية، التي يعكس أداؤها التفاهم المصري التركي الحالي، على الرغم من محاولات الإمارات للتركيز على النقاط الخلافية وتأليب الأوضاع بعد التراجع الكبير الذي مُني به حلفاؤها، وعلى رأسهم قائد قوات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والذي تم بعد فرس الرهان المصري في المشهد السياسي الليبي. وأوضحت المصادر أن مصر من جانبها وضعت شروطاً للقبول بالوجود العسكري التركي في ليبيا لتطبيع العلاقات، منها الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وعدم إدخال أسلحة جديدة إلى الأراضي الليبية، والبدء في جدولة انسحاب العناصر التركية خلال العام الحالي. إلا أن الشرط الأبرز الذي تتمسك به مصر هو إبداء الجدية في وقف جلب العناصر الأجنبية «المرتزقة» والمضي قدماً في إعادة المقاتلين غير الليبيين إلى أراضيهم «وهو ما أبدت فيه تركيا مرونة أكبر من باقي الشروط»، بحسب المصادر، ارتباطاً بسابقة إجلائها معظم المرتزقة السوريين والتونسيين، على أرض الواقع. كما تحدث عن خلاف ثالث مع الولايات المتحدة وهو مرتبط «بترتيب تنفيذ الخطوات».

> تركيا تتمسك بوجودها العسكري في قواعد غربي ليبيا

وفي إشارة أخرى سلبية، نفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أي علاقة بين رفع واشنطن عقوباتها عن إيرانيين ومفاوضات فيينا. وأضاف في تصريحات الجمعة أن رفع هذه العقوبات «لا يحمل رسالة حسن نيّة، خصوصاً أن الأمر رافقه تجديد الإرهاب الاقتصادي»، في إشارة إلى فرض الإدارة الأميركية عقوبات على أشخاص وكيانات خارجية بتهمة العلاقة مع «فيلق القدس» الإيراني، تزامنا مع رفع العقوبات عن مسؤولين إيرانيين. ودعا المسؤول الأميركي، بايدن إلى «رفع مؤثر للغيوم التي تتسبب بها العقوبات من إلغائها، والتخلي عن سياسة الضغوط القصوى لترامب بدلاً من مواصلة طريقه». وكانت الخارجية الأميركية قد أعلنت رفع العقوبات عن ثلاثة مسؤولين إيرانيين سابقين في القطاع النفطي، وشركتين صينيتين تعرضتا للعقوبات الأميركية سابقاً بتهمة الالتفاف على العقوبات.

شرق غرب

العراق: الكاظمي يفتتح مشاريع في الناصرية

أجرى رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، أمس السبت، زيارة إلى مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار، حيث افتتح في المدينة، التي تعاني من الإهمال وتشهد حراكاً شعبياً متواصلاً، عدداً من المشاريع، معلناً كذلك عن مشاريع أخرى قيد التنفيذ. وقال الكاظمي إن حكومته «تعمل بجد من أجل إكمال الربط الكهربائي مع دول الجوار»، في إشارة إلى دول الخليج العربي، لافتاً إلى أن «الخطط ستساعد على حلّ أزمة الكهرباء نهائياً» في البلاد.

(العربي الجديد)

شكري في الدوحة لحضور اجتماع الوزراء العرب

يصل وزير الخارجية المصري سامح شكري (الصورة)، اليوم الأحد، إلى العاصمة القطرية الدوحة، لتمثيل بلاده في الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب المقرر بعد غدٍ الثلاثاء، والذي سيجرى على هامشه اجتماع غير عادي لبحث قضية سد النهضة، بطلب من مصر والسودان. وستتضمن أجندة شكري، بحسب ما أكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، تسليم رسالة إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يؤكد فيها الأخير استعادة العلاقات بين البلدين.

(العربي الجديد)

أفغانستان: تصعيد جديد لـ«طالبان»

قتل 19 عنصراً من الأمن الأفغاني وأصيب 20 آخرون، أمس السبت، بهجوم نفذته حركة «طالبان» في مديرية تولك بإقليم غور، غربي أفغانستان، فيما سيطرت الحركة على مديرية زارع في إقليم بلخ الشمالي. وبالتزامن، جدّدت الحركة دعوتها لانسحاب كافة القوات الأجنبية من البلاد، مضيفة أن «كل شبر من الأراضي الأفغانية يجب أن يوضع تحت مسؤولية الأفغان».

(العربي الجديد)

لبنان: الحريري يتريث بالاعتذار عن عدم تشكيل الحكومة

اكتفى الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة اللبنانية سعد الحريري (الصورة)، أمس السبت، خلال زيارته إلى دار الإفتاء في بيروت، بالإشارة إلى تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، دون كشف أي توجه له في ما خصّ تكليفه أو نيّته الاعتذار. والتقى الحريري مفتي الجمهورية اللبنانية عبد اللطيف دريان، كما شارك في اجتماع المجلس الشرعي الأعلى لبحث ملف تشكيل الحكومة، مؤكداً أن «البلد يتدهور اقتصادياً واجتماعياً»، فيما عبّر المجتمعون عن تضامنهم معه في أي قرار يتخذه.

(العربي الجديد)

الصومال: مقتل 10 من «الشباب»

أعلنت السلطات الصومالية، أول من أمس الجمعة، مقتل ما لا يقل عن 10 من مقاتلي حركة «الشباب»، في عملية عسكرية جرت في إقليم هيران وسط البلاد. وقال الجيش الصومالي، في بيان، إنه نفذ العملية ضد «عناصر الحركة الإرهابية»، ما أسفر أيضاً عن إصابة عدد من المسلحين تمكنوا من الفرار، فيما لم تقع أي إصابات في صفوف الجيش.

(الأناضول)

الحدث

توجه الجزائريون أمس السبت إلى مراكز الاقتراع لاختيار 407 نواب في إطار اول انتخابات تشريعية بعد الحراك الشعبي، فاطعتها مكونات عديدة، بينما يبقى التحدي الأكبر هو ما بعد صدور النتائج وما إذا كان البرلمان سيستعيد دوره

أشرفت السلطة المستقلة للانتخابات للمرة الأولى على الانتخابات النيابية (رياض كرامدي/فرانس برس)

الانتخابات الجزائرية

السلطة تهمّشها الشرعية لا نسبة المشاركة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

مسار جديد من المسارات التي حددها الرئيس عبد المجيد تبون لـ«الجزائر الجديدة»، أنجز أمس السبت، بإجراء الانتخابات التشريعية لاختيار 407 نواب في البرلمان، وذلك وسط مقاطعة أحزاب سياسة ومعارضة عدة ورفض من قبل الحراك الشعبي لمطالب بتغيير النظام لهذا الاستحقاق. وبينما كانت الأنظار تتجه إلى نسبة التصويت، بعدما شهد الاستحقاقان الانتخابيان الأخيران (الاقتراع الرئاسي نهاية 2019 والاستفتاء على الدستور في نوفمبر/تشرين الثاني 2020) نسبة مقاطعة غير مسبوقة، كان تبون يؤكد أن هذه النسبة «لا تهم»، بينما كانت أحزاب ومكونات الحراك الشعبي تُجدد رفضها للانتخابات التي «لا تحقق التغيير».

وفي حين لم يُعرف للبرلمان في السابق أي دور رقابي، فإن أكبر تحد بالنسبة للبرلمان المنتخب ونوابه يتعلق باستعادة الهيبة الكاملة للسلطة التشريعية.

وفتحت مكاتب الاقتراع في الجزائر أبوابها في الثامنة من صباح أمس السبت، وبدأ الناخبون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النيابية المبكرة والتي تعد التاسعة من نوعها التي تشهدها البلاد، والسادسة منذ التعددية السياسية عام 1989، والأولى بعد الحراك الشعبي في فبراير 2019. وبدأ توافد مبكر للناخبين إلى مراكز الاقتراع، خاصة في المناطق الداخلية كالأغواط والجلفة والمسيلة وغيرها، وقد بلغت نسبة التصويت 3,7 في المائة، في حدود العاشرة صباحاً، أي بعد ساعتين من فتح مكاتب الاقتراع، وهي نسبة أفضل مقارنة مع نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور في نوفمبر الماضي.

> تبون: الجزائر تسير في الطريق الصحيح نحو التغيير
>
> مكونات في الحراك ترفض الانتخابات: لا تحقق التغيير

«مهما كانت النسبة، فالأهم هو النتيجة». وكانت نسبة التصويت في آخر استحقاقين انتخابيين في الجزائر بعد الحراك الشعبي، قد شهدتا نسبة مشاركة متدنية مقارنة مع ما كانت تطمح له السلطة. فقد بلغت النسبة في الانتخابات الرئاسية 38 بالمائة، بينما تدنت إلى حدود 23 بالمائة في الاستفتاء على الدستور.

وكانت السلطة المستقلة للانتخابات قد أعلنت عن تخصيص 13 ألف مركز اقتراع، وأكثر من 61 ألف مكتب، فيما انتدبت 589 ألف مراقب، للإشراف على المراكز والمكاتب الانتخابية. وحسب اللائحة الوطنية للهيئة الناخبة، فإن هناك 24 مليون ناخب. وتنافس في هذه الانتخابات 30 حزباً سياسياً وكتلة وأسمة من المستقلين، وبلغ عدد القوائم 1483 قائمة، منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة للمترشحين المستقلين.

وأشرفت السلطة المستقلة للانتخابات للمرة الأولى في الجزائر على الانتخابات النيابية بعد عقود من إشراف وزارة الداخلية. وسمحت هذه السلطة، وفقاً للقانون الانتخابي، بحضور المراقبين التابعين للأحزاب السياسية والمستقلين، ضماناً لنزاهة الانتخابات. وأجريت الانتخابات، وسط تدابير أمنية مشددة، إذ تم نشر ما يزيد على 120 ألف شرطي لتوفير الأمن، إضافة إلى تولي الجيش المساعدة في تأمين الانتخابات في المناطق النائية. وبسبب ظروف الأزمة الوبائية، فرضت لجنة الانتخابات ترتيبات صحية للحد من انتشار فيروس كورونا.

في المقابل، قاطعت هذه الانتخابات مكونات من الحراك الشعبي وأحزاب سياسية من «الكتلة الديمقراطية»، وهي «جبهة القوى الاشتراكية»، و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، وحزب «العمال»، و«الحركة الديمقراطية الاجتماعية»، وحزب «الاتحاد من أجل التغيير»، وحزب «العمال الاشتراكي»، والتي تعتبر أن هذه الانتخابات تمثل التفافاً ضد مطالب الحراك الشعبي والثورة السلمية. كذلك، أصدرت مكونات مدنية وأحزاب سياسية ونخب وأكاديميون وصحافيون وناشطون في الحراك الشعبي في الجزائر بياناً مشتركاً أمس، يجدد الموقف الرافض لإجراء الانتخابات النيابية المبكرة. وقال البيان إن «انتخابات الأمر الواقع لن تكسب النظام الشرعية»، مشيراً إلى أن «هذه الانتخابات لا تحقّق التغيير الذي تهدف إليه الثورة السلمية من حيث المسار والظروف». وشددت الأطراف الموقعة على البيان على تمسكها بالمقاومة السلمية.

وعلى مدى العقود والتجارب النيابية التسع السابقة، لم يكن للبرلمان الجزائري أي دور في إقرار الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ لم يصدر أي من البرلمانات السابقة أي مبادرة تشريعية أو قانون من تلقاء نفسه، بينما كان ينتظر فقط ورود مشاريع القوانين من الحكومة لتسجيلها والمصادقة عليها، وهو ما جعله يوصف إعلامياً بأنه مجرد «غرفة تسجيل». ولم يُعرف للبرلمان في السابق دور رقابي أو إنشاء لجان نيابية للتحقيق في ملفات وقضايا، بسبب تغول السلطة التنفيذية وعدم استقلالية البرلمان وتحكم السلطة السياسية والأجهزة في الكتل النيابية للأغلبية الموالية للسلطة. ولذلك، فإن أكبر تحد بالنسبة للبرلمان المنتخب ونوابه يتعلق بمحو الصورة المشوشة للبرلمان لدى الجزائريين، واستعادة الهيبة الكاملة للسلطة التشريعية كسلطة مستقلة تمارس دورها التشريعي والرقابي على الحكومة والمؤسسات التنفيذية، باستخدام الوسائل القانونية والصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها البرلمان والنواب ومن ضمن التحديات التي سيواجهها البرلمان تعزيز استقلاليته عن السلطة التنفيذية والحكومة وخضوعها لرقابته بخلاف ما كان يحدث في السابق.

إغلاق مكاتب اقتراع

تعذر فتح مراكز انتخاب عديدة في منطقة القبائل، بسبب رفض السكان إجراء الانتخابات. ففي ولاية تيزي وزو لم تفتح 86 مركز تصويت من مجموع 704 مراكز ابوابها. كذلك شهدت بعض بلدات ولاية بجاية توترات ادت لإغلاق مكاتب اقتراع، فضلا عن إغلاق مكتبين في البويرة.

إضاءة

تصعيد عسكري في إدلب: أحد أعراض لقاء بوتين وبايدن

تسود مخاوف في شمال غربي سورية من مساعٍ للنظام وداعميه، للتقدّم في محافظة إدلب، مع مواصلته التصعيد، واستباقاً لاستحقاقات مهمة

امين العاصي

يتسع نطاق التصعيد العسكري من قبل النظام السوري والجانب الروسي في الشمال الغربي من سورية، بعد نحو عام من الهدوء النسبي، مع اقتراب موعد العديد من الاستحقاقات السياسية الخاصة بالملف السوري خلال الصيف الحالي. وكان لافتاً أن قوات النظام السوري قصفت أمس السبت بالمدفعية الثقيلة بشكل مباشر إحدى النقاط التركية المتمركزة في قرية معرزاف في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وفق ناشطين محليين، أكدوا أنّ قذيفتين سقطتا على ساتر النقطة التركية، ما أدى لوقوع أضرار مادية من دون تسجيل إصابات.

كما واصلت قوات النظام القصف المدفعي على العديد من القرى والبلدات في ريف إدلب أمس السبت، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخرين بجروح في قرية كفرلاتة في منطقة جبل الأربعين بريف إدلب الجنوبي. وطاول القصف أيضاً بلدة كفرعويد في جبل الزاوية جنوبي إدلب، بأكثر من 15 قذيفة مدفعية، ما تسبب بأضرار مادية. كذلك استهدفت قوات النظام بالرشاشات المتوسطة والثقيلة حرش بينين جنوبي إدلب. وكانت قوات النظام قد ارتكبت مجزرة الخميس الماضي في قرية إبلين في منطقة جبل الزاوية بالتزامن مع ذكرى انشقاق المقدم حسين الهرموش عن قوات النظام والمنتمي لهذه القرية. ويعد الهرموش أول ضابط برتبة رفيعة ينشق عن هذه القوات، ولا يزال مصيره مجهولاً منذ اختطافه من تركيا في عام 2011 من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري.

وجرت العادة أن يلجأ النظام والجانب الروسي إلى التصعيد العسكري قبيل الاستحقاقات السياسية المهمة في الملف السوري للحصول على مكاسب، وأبرز الاستحقاقات المقبلة، اللقاء الذي سيجمع الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين في جنيف، في 16 يونيو/ حزيران الحالي، ومن المقرر أن يكون الملف السوري حاضراً على طاولة المباحثات. وخلال الشهر المقبل، ينظر مجلس الأمن الدولي في تجديد آلية إدخال المساعدات الدولية إلى الشمال الغربي من سورية، وهو ما يرفضه الروس الساعون إلى إدخال هذه المساعدات من معابر حدودية تقع تحت سيطرة النظام خصوصاً مع لبنان والأردن في محاولة لإعادة تأهيل هذا النظام إقليمياً ودولياً، وهو ما يلقى رفضاً غربياً حتى اللحظة، كما من المقرر عقد الجولة 16 من محادثات مسار أستانة خلال الصيف الحالي في العاصمة الكازاخية.

وطفت على السطح أخيراً مخاوف جدية في الشمال الغربي من سورية، من تقدّم قوات النظام بدعم جوي روسي بريأ في عمق محافظة إدلب، في حال عدم حصول الطرفين على مكاسب سياسية، لا سيما لجهة موضوع المعابر الداخلية التي تربط بين مناطق النظام ومناطق المعارضة في عموم الشمال السوري. ولطالما كان الوصول إلى الطريق الدولي «أم 4» الواصل بين مدينة اللاذقية في غربي البلاد، ومدينة حلب كبرى مدن الشمال السوري، أولوية لدى النظام وداعميه الروس والإيرانيين. وفشلت كل الجهود الروسية في العامين الأخيرين في استعادة الحركة التجارية على هذا الطريق الحيوي، على الرغم من الاتفاقات المتكررة مع الجانب التركي. ويكاد يُجمع المحللون العسكريون وقياديون في فصائل المعارضة على أن الطريق «أم 4» هو الهدف الرئيسي لقوات النظام والمليشيات الإيرانية والمحلية المساندة لها، والجانب الروسي، وهو ما يتطلب من هذه القوات انتزاع السيطرة على مناطق ومدن مهمة لا يمكن لفصائل المعارضة السورية التخلي عنها بأي حال من الأحوال. وفي هذا الصدد، قال المحلل العسكري، العميد مصطفى فرحات، في حديث مع «العربي الجديد»: «من ناحية التقدم البري، فإنه يكون باتجاه المحور الذي مُهّد عليه نارياً بالقصف المدفعي والصاروخي واستطلاعه عبر الطيران أخيراً»، مضيفاً أن النظام «لا يمكنه فتح الطريق أم 4 من دون السيطرة على منطقة جبل الزاوية»، مضيفاً: «لا تتم السيطرة على هذا الطريق إلا بالسيطرة على مدينتي جسر الشغور في ريف إدلب الغربي وأريحا في ريف إدلب الجنوبي والمنطقة الواصلة بينهما». كما أشار إلى أنه «في حال تقدم قوات النظام، لا بد من محاولة استعادة منطقة الكبينة في ريف اللاذقية الشمالي».

وفي السياق، أشار النقيب عبد السلام عبد الرزاق، وهو قيادي في فصائل المعارضة في الشمال الغربي من سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ جبل الزاوية «هدف قوات النظام والجانب الروسي»، موضحاً أنّ «اهتمام هذه القوات منصبّ على الطريق أم 4 ومدينتي أريحا وجسر الشغور، ولكن الجيش التركي قادر على منعها من التقدم إذا أراد ذلك».

واصلة النظام قصف قرى وبلدات بريف إدلب أمس (علا محمد/الأناضول)

تقرير

مكافأة لقاء المعلومات

هل تمهد واشنطن لتحرك منفرد ضد مليشيات عراقية؟

يطرح تخصيص الولايات المتحدة مكافأة مالية لقاء معلومات عن الجماعات التي تستهدف مصالحها في العراق، جملة من التساؤلات حول هدف واشنطن، وهل تنوي التحرك ضد هذه الجماعات؟

عثمان المختار

يفتح إعلان الولايات المتحدة الأميركية عن مكافأة مالية، هي الأولى من نوعها، لقاء تقديم معلومات تتعلق بالجماعات التي تستهدف المصالح الأميركية في العراق، الباب واسعاً أمام دلالات الخطوة الأميركية وطبيعة الاحتمالات المقبلة وما سيترتب عليها، في وقت يؤكد فيه مسؤولون عراقيون وجود لجنة تحقيقات مشتركة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وضباط عراقيين بشأن الهجمات الأخيرة التي طاولت منشآت حساسة تستضيف قوات أميركية شمال وغرب العراق، إضافة إلى العاصمة بغداد. وبحسب بيان الخارجية الأميركية الذي ذيلته برقم هاتفي، يتبيّن ببحث سريع أنه ذاته المخصص للإبلاغ عن زعيم تنظيم «داعش» الملقب حجي عبد الله، والذي رفعت واشنطن قيمة مكافأة الإبلاغ عن معلومات حوله إلى 10 ملايين دولار نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فيما تقدّم مكافأة بقيمة 3 ملايين دولار لمن يقوم بالإبلاغ عن هجمات مخطط لها أو معلومات عن هجمات سابقة استهدفت المنشآت الأميركية في العراق.

ووصف البيان هؤلاء بأنهم «إرهابيون جبناء يهاجمون البعثات الدبلوماسية الأميركية في العراق ثم يهرعون للاختباء بين السكان المدنيين». الإعلان عن هذه المكافأة جاء بعد سلسلة هجمات بصواريخ كاتيوشا وطائرات مسيّرة مفخخة شهدتها قواعد ومعسكرات عدة منذ منتصف فبراير/ شباط الماضي، استهدفت قواعد «حرير» في أربيل، و«بلد» في صلاح الدين، و«عين الأسد» في الأنبار، إضافة إلى معسكر «فيكتوريا» المجاور لمطار بغداد الدولي غربي العاصمة.

وهذا الإعلان هو الأول من نوعه بعد أن كانت الإعلانات المتعلقة بالمكافآت المالية محصورة بأنشطة الجماعات الأصولية، كتنظيم «القاعدة» ومن بعده «داعش».

الإعلان الجديد يدفع مراقبين ومهتمين عراقيين لطرح جملة من التساؤلات، من أبرزها، هل إن الولايات المتحدة في إعلانها الموجّه بشكل مباشر للعراقيين بشأن تقديم المعلومات لها من دون الإشارة السلطات العراقية، استندت إلى قوانين سلطة الائتلاف المؤقتة نهاية عام 2003 فيما يتعلق بتقديم المعلومات التي يمتلكها العراقيون بشكل مباشر للقوات الأميركية، أم أن هناك تنسيقاً ما في هذا الإطار مع السلطات الرسمية العراقية؟ إضافة إلى سؤال حول ما سيترتب في حال حصلت واشنطن على معلومات تتعلق بمهاجمي بعثاتها ومصالحها في العراق، وهل سيكون هناك عمل عسكري مباشر داخل العراق أم تترك التصرف للقوات العراقية؟ كما يبرز تساؤل عما إذا كانت واشنطن لا تعرف فعلاً الجهات التي تستهدفها على وجه التحديد حتى تطلب مساعدة وتخصص مكافآت مالية، أم أن الأمر لا يعدو كونه مجرد فصل من حملة تصعيد أميركية مرتقبة ضد الفصائل المسلحة الحليفة لإيران في العراق؟

لافت أيضاً أن المكافأة جاءت من خلال برنامج «المكافآت من أجل العدالة»، الذي تم إنشاؤه عام 1984، وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب الدولي والمرتبط بمكتب الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأميركية، بحسب ما يظهر من تعريف البرنامج على موقعه الرسمي في شبكة الإنترنت، والذي أوضح أن من بين أهداف البرنامج «منع أعمال الإرهاب الدولية ضد مواطني أو ممتلكات الولايات المتحدة». مسؤول عسكري في بغداد قال لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، إن فريق تحقيق مشترك من قوات التحالف الدولي يتعاون مع جهاز المخابرات العراقي وقيادة العمليات المشتركة بالتحقيق في الهجمات الست الأخيرة التي نفذتها جماعات مسلحة حليفة لإيران على أهداف عدة، منها مطار «حرير» في أربيل وقاعدة «عين الأسد» في الأنبار، إضافة إلى الموقع المجاور لمطار بغداد، في إشارة إلى معسكر «فيكتوريا»، الذي يضم وحدة مهام أميركية خاصة تعمل ضمن قوات التحالف الدولي للحرب على الإرهاب. وأضاف أن «الإعلان الأميركي حول المكافأة لا علاقة له بالتحقيقات الجارية منذ أسابيع»، لافتاً إلى أن الجهات الرئيسية المشتبه بها في الاستهدافات المتكررة للمصالح الأميركية لم تتغير أو تبرز غيرها، وهي «كتائب حزب الله»، و«كتائب سيد الشهداء»، و«عصائب أهل الحق».

> تحقيق مشترك بين التحالف والعراقيين في الهجمات الأخيرة
>
> لا يُستبعد اتخاذ واشنطن إجراءات عسكرية بناء على المعلومات

واقر المسؤول في الوقت ذاته أن «الإعلان يعتبر تطوراً جديداً، ومن غير المستبعد أن تتخذ واشنطن إجراءات عسكرية بناء على أي معلومات تتلقاها مستقبلاً أو أنها قررت أن تستخدم هذا الإعلان لشن ضربات في الفترة المقبلة»، معرباً في الوقت ذاته عن أن «الإعلان سيعزز من وتيرة استهداف الجماعات (المليشيات المسلحة) للكثير من الأشخاص بتهمة العمالة والتخابر، مثل المترجمين والصحافيين والناشطين وحتى على مستوى ضباط المخابرات».

وما تزال بغداد تشهد منذ فجر الخميس الماضي إجراءات أمنية مشددة تحسباً لهجمات جديدة، عقب هجومين استهدفا قاعدتي «بلد» و«فيكتوريا» مساء الأربعاء، إذ تنتشر قوات أمنية وأخرى من الجيش العراقي في مناطق وسط وغرب العاصمة، فضلاً عن تحليق للطائرات المسيرة.

وحول ذلك، اعتبر أستاذ قسم الدراسات الأمنية في معهد الدوحة للدراسات العليا مهند سلوم، مسألة تخصيص مكافأة لمن يدلي بمعلومات عن المليشيات التي تهاجم المصالح الأميركية في العراق بأنه «تطور لافت»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الخطوة قرار أميركي بالتعامل مع المليشيات العراقية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني على أنها تنظيمات إرهابية يجب تصفية قياداتها لإضعافها وتفكيكها، بالإضافة إلى أن سعي الولايات المتحدة لجمع معلومات عن هذه المليشيات بشكل مباشر من أفراد المجتمع العراقي يعني أن الولايات المتحدة توصلت إلى قناعة بأن الحكومة العراقية غير قادرة على إيقاف أو تحجيم هذه الهجمات». ولم يستبعد «أن تكون حكومة مصطفى الكاظمي قد طلبت من الولايات المتحدة معالجة هذه المجموعات المسلحة بشكل مباشر بسبب تعقيدات علاقة عدد من هذه التنظيمات المسلحة مع أطراف سياسية مؤثرة في الحكومة والمشهد السياسي العراقي». واعتبر سلوم أنه «مع تزايد حدة الخلاف الأميركي/الإسرائيلي مع إيران بسبب برنامجها النووي العسكري ودورها في عدد من الصراعات المسلحة في المنطقة، أتوقع أن يشهد النصف الثاني من هذا العام بداية عمليات اغتيال واعتقالات أميركية مباشرة لعدد من القيادات الميدانية التي تنتمي لمجموعات مسلحة تستهدف مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في العراق».

شرق غرب

هونغ كونغ: الإفراج عن ناشطة من الحركة الديمقراطية

أفرجت السلطات في هونغ كونغ، أمس السبت، عن الناشطة أغنيس تشاو، في الذكرى الثانية لاحتجاجات المدينة المطالبة بالديمقراطية. ووصفت تشاو سجنها لمدة سبعة أشهر بأنه «عذاب»، فيما أبقت السلطات الموالية للصين على قرار حظر التجمعات. وقال القيادي المعارض تشان شي سام، في بيان، إن هونغ كونغ دخلت «حقبة غريبة»، معرباً عن أمله في أن يستمر أهلها في «التحدث علانية بدلاً من التحمل ولزوم الصمت بجبن».
(فرانس برس)

كولومبيا: سانتوس يعترف بمجازر الجيش

اعترف الرئيس الكولومبي السابق، خوان مانويل سانتوس، أول من أمس الجمعة، بأن آلاف المدنيين في بلاده أعدموا من دون محاكمة على أيدي عسكريين تحت الضغط، خصوصاً بين 2002 و2010، حين كان وزيراً للدفاع، لتحقيق نتائج في القتال ضد حركة التمرد «فارك». وقال سانتوس، أمام لجنة الحقيقة في بلاده، إنه «ليس لدي أدنى شك أن الخطيئة الأصلية التي سمحت أساساً بهذه الفظائع كانت الضغط من أجل إسقاط ضحايا» والمكافآت المرتبطة بها، معتبراً أنها «وصمة لا تمحى لشرف الجيش».
(فرانس برس)

تكساس: إصابة 13 شخصاً بأطلاق نار

أصيب 13 شخصاً، اثنان منهم في حالة خطرة، أمس السبت، في إطلاق نار في وسط مدينة أوستن بولاية تكساس الأميركية. ووقعت الحادثة في منطقة ترفيهية، ولم تتمكن الشرطة من إلقاء القبض فوراً على المشتبه فيه. وأوضح قائد شرطة المدينة بالإنابة، جوزيف تشاكون، أن «سبب الواقعة ليس واضحاً»، مؤكداً إبلاغ قوة مهام مكافحة الإرهاب المشتركة بها.
(رويترز)

قضية

فجّرت وفاة شاب تونسي بعد توقيفه، مواجهة جديدة مع الشرطة، هذه المرة في حي سيدي حسين، المتاخم للعاصمة التونسية، لتتكشف مجدداً معاناة الأحياء الفقيرة والتنابذ بين الأهالي والسلطة الغارقة بخلافاتها

مواجهات سيدي حسين

صورة عن استفحال الأزمة التونسية

تونس ـ **وليد التليلي، بسمة بركات**

تروي شوارع حي سيدي حسين السجومي، المتاخم للعاصمة التونسية، قصة جديدة من معاناة الأحياء التي تشكّل أحزمة للمدن الكبرى في تونس، والتي توطّن فيها منذ سنوات الفقر وغياب الخدمات، في ظل فشل السلطة في احتواء هذه الأحياء ومعالجة مشاكلها، ما تسبّب بخلق حالة من التنابذ بين الأهالي والسلطة، تفجّرت آخر صورها في الاحتجاجات والمواجهات مع عناصر الأمن منذ خمسة أيام في هذا الحي. في ظل هذا الوضع، لا يعود غريباً انفجار الشارع إزاء أي انتهاك لرجال الأمن المتهمين بمعاملة الأهالي بشكل عنيف ما تسبب بمقتل شاب من الحي، وأدى إلى مواجهات مستمرة. وعلى الرغم من هذا الاحتقان الشعبي، فإن السلطة السياسية لا تزال غارقة في مناكفاتها، فالرئيس قيس سعيّد على موقفه بمهاجمة رئيس الحكومة هشام المشيشي، متمسكاً برفض «التحاور مع الفاسدين»، بما ينذر بمزيد من المأزق التونسية.

وبدا سيدي حسين هادئاً على غير عادته، أمس السبت، بعد أربع ليال من المواجهات بين عدد من الشباب الغاضب، ورجال الشرطة، والتي تأتي بعد وفاة الشاب أحمد بن عمار قبل أيام، وتشير بعض الروايات إلى تعرضه للتعنيف من قبل عناصر أمنية، إلى جانب تعرض قاصر يبلغ 15 عاماً إلى التعنيف وتجريده من ملابسه، وهو الفيديو الذي شكّل صدمة لدى الرأي العام في تونس. وظهرت آثار قنابل الغاز المسيل للدموع في كل مكان، والعربات المحروقة وسط الطريق، وبقايا النيران الليلية في كل مكان.

أصل الحكاية في سيدي حسين، وفاة الشاب أحمد بن عمار، التي أثارت غضب أبناء حيه فخرجوا للاحتجاج. لم تتضح بعد ملابسات موت أحمد على الرغم من أن روايات الحي تتحدث عن توقيفه من قبل دورية للشرطة، وموته بعد ساعات من إيقافه، ولكن ظروف موته تبقى غامضة ومريبة، واعتبرتها جمعية المحامين الشبان في بيان لها «جريمة ضد الإنسانية وتكريساً لدولة البوليس».

في زيارة «العربي الجديد» إلى بيت الشاب الثلاثيني بن عمار، لا يزال الأهل يتقبلون العزاء، وسط حزن وغضب كبير يعمّان المكان. زوجه أبيه مبروكة، تقول لـ«العربي الجديد» إنها حتى الآن لا تزال تحت وقع الصدمة ولا تصدق ما حصل. وتروي أنها كانت قد تواصلت مع أحمد واتفقا على العشاء ثم خرج حوالي السادسة مساءً على دراجته النارية للقاء خطيبته، قبل أن يهاتفها أحد أصدقائه ليخبرها أن مكروهاً أصاب أحمد. وتوضح أنها لم تتمكن من رؤية ابنها في بيت الأموات في المستشفى ولكنها لاحظت أثناء تغسيله كسوراً في يديه ورقبته ورأسه، وكان ينزف من أنفه، مضيفة أنه مهما كان التصرف أو الجرم الذي قد يقترفه الشخص فلا مبرر لضربه بتلك الطريقة، آملة أن تظهر حقيقة وفاة أحمد ويحاسب من اعتدى عليه.

وما أدى إلى تصاعد الغضب ضد رجال الشرطة، انتشار فيديو لاعتداء بعضهم على المراهق فادي (15 عاماً) وسحله وتجريده من ثيابه، في صور اهتزت لها البلاد كلها. يروي شقيق فادي، واسمه علي، أنه على الرغم من تعاطف ومساندة العديد من المنظمات مع شقيقه الذي تعرض لانتهاكات فظيعة، إلا أن وضعه النفسي سيئ جداً، خصوصاً بعد مشاهدته الفيديو الذي يوثق الاعتداء عليه. ويوضح علي، لـ«العربي الجديد»، أنه كان يومها وشقيقه في جنازة وعند العودة افترقا، وصادف مرور دورية شرطة بالقرب من فادي الذي حاول الابتعاد عنها، ولكن بعض رجال الشرطة انهالوا عليه بالضرب المبرح وتمت تعريته وهو طريح الأرض. وبلغت إلى أنه شاهد الفيديو على شبكات التواصل الاجتماعي وتعاطف مع الشاب الذي ظهر ولم يكن يعرف أنه شقيقه فادي، مبيناً أنهم افتقدوا شقيقه في البيت بعد ذلك وخرجوا للبحث عنه، إلى أن وصلتهم مكالمة من مركز الأمن تطلب من والدته الحضور، ولكنهم وجدوا شقيقه في وضع سيئ وملابسه ممزقة، وإلى اليوم لا يصدقون ما حصل.

خوف وغضب

في سيدي حسين يظهر الخوف على وجوه العديد من الشبان وحتى الباعة ممن يخشون ملاحقات قوات الأمن لهم بسبب تصريحاتهم لوسائل الإعلام أو تدويناتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدين أن العلاقة مع عناصر الأمن في المنطقة جد متوترة. هذا الأمر يؤكده الشاب محمد، مشيراً إلى أن الاحتجاجات تتجدد ليلياً بين الشباب ورجال الأمن، ولكنهم قد يتعرضون إلى الملاحقات الأمنية بمجرد التعبير عن غضبهم أو الاحتجاج ضد عناصر الأمن.

أما حسين فيقول لـ«العربي الجديد» إن الاستعمال المفرط لقنابل الغاز تجاه المحتجين كان أن يتسبّب في كارثة، مؤكداً أن احتجاجات ليلية اندلعت في حيه وأن أحد الشباب قفز من سور منزله محاولاً الفرار من الشرطة، فكان الغاز في كل مكان ما تسبّب في اختناق رضيعته التي لم تتجاوز الأسبوعين وتم نقلها إلى المستشفى لإسعافها، مشيراً إلى أنهم تعرضوا لضغوط من أجل طمس الملف وتغيير أحداثه. ولا تختلف قصة سيدي حسين عن قصص أحياء شعبية أخرى شهدت احتجاجات مماثلة، حي المنيهلة والتضامن وغيرها من المناطق المتاخمة للعاصمة تونس. ويوضح الباحث في علم الاجتماع محمد الجويلي، أن «السلطة في تونس فشلت على مدى 60 عاماً في احتواء الأحياء الشعبية، ما سبب ضرراً هيكلياً لهذه الأحياء وسكانها الذين وجدوا أنفسهم خارج متوال التنمية واهتمام الدولة». ويؤكد الجويلي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «السلطة تعاملت بطريقة سيئة مع الأحياء التي تشكّل أحزمة للمدن الكبرى التي نتجت أساساً عن موجات الهجرة الداخلية والنزوح وتوطّن فيها الفقر وضعف خدمات التعليم والنقل والصحة». لافتاً إلى أن «فشل السلطة في احتواء هذه الأحياء تسبّب في خلق شعور باللاانتماء لسكان الأحياء المفقّرة، ولا سيما الشباب منهم ممن يعتبرون أن الدولة لا تهتم لأمرهم بل إنها تحتقرهم». ويضيف «التجاهل ينمّي في الشباب الإحساس بأنه منبوذ، وهو ما يفسّر وجوده في مواجهة كل ما يمثل السلطة خلال الاحتجاجات»، معتبراً أن الأمن والشرطة هم ممثلو السلطة في منظور هذا الشباب في أغلب الأحيان. ويرى الباحث الاجتماعي أن «العقيدة الأمنية لا تعطي اهتماماً للتعامل الأمني مع سكان الأحياء الشعبية والمفقرة، وغالباً ما يكون تدخل الأمن عنيفاً وبواجه بعنف مماثل من السكان عموماً والشبان على وجه الخصوص»، مطالباً بـ«ضرورة اعتماد مقاربة أمنية مختلفة تعتمد على شرطة الجوار التي تنصهر داخل هذه الأحياء، وتتحوّل إلى جزء منها لاحتواء نسب الجريمة داخلها من دون مصادمات»، مشيراً إلى أن «هذه التجربة أثبتت نجاحها في العديد من البلدان والمجتمعات التي كانت تشكو انفلات الأحياء الشعبية وتمردها على السلطة بسبب الفقر».

غضب من تعامل القوى الأمنية مع المحتجين (Getty)

انتشار فيديو لاعتداء على مراهق أدى لتصاعد الغضب في الحي

الاحتجاجات تتجدد ليلياً بين الشباب ورجال الأمن

محاولة لسحب الثقة من المشيشي

أكد القيادي في حركة «الشعب» المعارضة، النائب هيكل المكي، أنهم «بصدد صياغة عريضة لسحب الثقة من وزير الداخلية بالنيابة (رئيس الحكومة) هشام المشيشي (الصورة)». وأوضح في تدوينة نشرها أنه سيتم في العريضة تعداد ما سماها «جرائم المشيشي في حق شعبنا والمطالبة بمحاسبته حسابا عسيرا وإقالته من منصبه». وتابع: «نقول لمشاغله رائد الخوتشي وزرايتيه سنعطل السير العادي لمجلس النواب الى حين محاسبة المجرمين».

آمال بالتهدئة

يقول الشاب نذير، صاحب مطعم في الحي، كان يزيل بقايا آثار التكسير من أمام محله وتنظيف ما خلفته الحرائق، لـ«العربي الجديد» إنه يأمل أن يعود الهدوء إلى منطقته لأن أصحاب المحال متضررون مما يحصل، وأنهم مضطرون لإغلاق محالهم حوالي السادسة مساءً، كما أن نشاطهم قد تراجع منذ بدء الاحداث. ويشير الى انه في اليوم الاول من الاحتجاجات اضطر الى القاء بضاعة بنحو الف دينار (حوالي 360 دولارا) فسدت جراء إغلاق المحل.

لا حلول سياسية

سياسياً، لم تخرج تداعيات الحادثة عن المألوف، فالرئيس قيس سعيّد غاضب بشدة ويوبخ الحكومة وحزامها السياسي، والمعارضة تطالب بإسقاط الحكومة الفاشلة. ويتساءل مراقبون عما إذا ما كانت أحداث سيدي حسين ستعجل برحيل المشيشي هذه المرة، ولكن شروط ذلك غير متوفرة إطلاقاً في المرحلة الحالية، إلا بتوافقات كبيرة ومفاجئة ستتبين إمكانية تحقيقها في مشاورات الساعات والأيام المقبلة.

ورد المشيشي، في تصريح صحافي، أنه «بالنسبة إلى الأشخاص الذين استغلوا هذه الحادثة لتسجيل نقاط سياسية فهي لا تفيد في شيء وإنما ينبغي عليهم إعطاء الحلول الحقيقية»، مضيفاً «أبناء المناطق المهمشة، لا ينبغي أن يكونوا محل الحسابات السياسية الرخيصة». واعتبر المشيشي أن «حادثة سيدي حسين كانت صادمة للمؤسسة الأمنية التي تعمل منذ مدة على إرساء الأمن الجمهوري وعلى صورة جديدة للأمن الذي يحترم حقوق الإنسان والقانون». وشدد على أن هذه الحادثة «لا تمثل الأمنيين ولا تمثل سوى الأشخاص الذين قاموا بها»، مؤكداً أنه «تم إيقاف الأعوان المتورطين في الحادثة كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنهم وإحالتهم إلى القضاء».

بدوره، شدّد سعيّد على أن «التجاوزات المسجّلة معزولة وفردية»، مذكّراً بأن ليس هناك علاقة عداء بين الأمن والشعب.

ولكن المنظمات التونسية تعتبر أن «ما حدث في الحيارة وسيدي حسين السيجومي ليست أحداثاً فردية أو معزولة بل هي مواصلة لممارسات سادت طيلة سنوات ما بعد الثورة، وعرفت شيوعاً ملحوظاً في السنتين الأخيرتين، فضحها التعاطي الأمني مع التحركات الاجتماعية خلال شهري ديسمبر/كانون الأول 2020 ويناير/كانون الثاني 2021 التي تمت التغطية عليها من أعلى هرم السلطة، على الرغم من تقارير وتوصيات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية». وذكّرت المنظمات في بيان لها بـ«جرائم مشابهة على غرار ما حصل مع أنور السكرافي في 22 مايو/أيار 2017، وأيمن عثماني في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2018، وخميس اليفرني في 8 يونيو/حزيران 2018، وعمر العبيدي في 2 إبريل/نيسان 2018، وأيمن ميلودي في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019، وهيكل الراشدي في 25 يناير 2021».

وتعليقاً على هذا السجال، اعتبر المحلل السياسي ماجد البرهومي، أن «الوضع السياسي متعفن، وأن بعض الأطراف تقوم باستغلال بعض الأحداث من أجل الشيطنة». وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن البلاد «بلغت قمة النذالة السياسية»، متابعاً «دخلنا في صراع وحروب الملفات القضائية، فكل طرف سياسي يمكنه شيطنة الطرف الآخر من خلال تلفيق ملف قضائي وهتك الأعراض»، معتبراً أن «الطبقة السياسية التي تتصارع بالملفات وتقوم بتوظيفها تتسبب بانتشار الانتهاكات». ولفت المحلل السياسي إلى أن «العديد من الأحزاب تشوّه بعضها البعض، ومن الطبيعي أنه كلما تحصل احتجاجات يتم استغلالها سياسياً وتتحول إلى سجالات، كما أن السياسة المنتهجة تغيب عنها المبادئ والأخلاق». وحول موقفه من الأحداث المستجدة في المنطقة، رأى أن «المؤسسة الأمنية مطالبة اليوم بمراجعة نفسها، لا سيما أمام تكرر الانتهاكات في الفترة الأخيرة». وتابع «يوجد خيط رفيع بين هيبة الدولة وحقوق الإنسان، وأمام الجرائم المنتشرة في البلاد لا يمكن التساهل مع المجرمين ويجب فرض الأمن، وفي المقابل هناك حقوق للمواطنين، وبالتالي هناك خيط رفيع بين المسألتين»، مؤكداً أن «هذا الأمر من شأنه أن يضرب عملية الاستقرار السياسي بالبلاد ويؤدي إلى الفوضى». ودعا المؤسسة الأمنية إلى «الرسكلة (إعادة التكوين) حتى تتمكن من التعامل السليم والجيد أمام مثل هذه الوضعيات».

وبدا لافتاً استقبال سعيّد، عشيّة يوم الجمعة، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، خصوصاً أن الاتحاد غير راضٍ عن تعطيل مبادرته للحوار الوطني. وقال بيان للرئاسة إن الرئيس جدد «التأكيد على انفتاحه على الحوار من أجل التوصّل إلى حلّ للأزمة الراهنة». وشدّد، في السياق نفسه، على أنه «لا حوار مع من تعلّقت به شبهات فساد، وبأنه لا مجال للتفريط في أيّ مليم من أموال الشعب التونسي». ولا يشير البيان حرفياً إلى حلحلة في موقف سعيّد «الرافض للتحاور مع الفاسدين» وهو موقفه القديم نفسه، ولكن يمكن اعتماد بعض تأويلات قريبة تفيد بأن سعيّد قد يكون وافق على عقد صيغ حوار لا تحرجه شخصياً، وهو ما يؤكده تفاؤل الطبوبي الذي صرح إثر اللقاء بأن «هناك بوادر انفراج على مستوى الأزمة السياسية الحاصلة في البلاد»، قائلاً: «بدأنا نتخطّى الأزمة السياسية واللقاء كان إيجابياً، وتونس ستتعافى قريباً».

تقرير

قمة السبع تختبر لمّ الشمل

تختبر قمة السبع خروج الولايات المتحدة من عباءة دونالد ترامب، وعودة التنسيق الأميركي الأوروبي، لمواجهة تداعيات كورونا وقيادة الاقتصاد العالمي للتعافي، لكن شكوكا كثيرة تظلل العلاقات بين ضفتي الأطلسي، لا سيما أن كلتيهما تواجه مشاكل داخلية، فيما تختلفان على مقاربة ملف الصين

كورونا وترامب والصين... حضور «افتراضي» يفرض نفسه في لقاء بايدن والحلفاء

لندن ـ **العربي الجديد**

لولا دونالد ترامب، ووباء كورونا، الذي لم يسمح حتى للدولة المستضيفة، بريطانيا، باتخاذ قرار نهائي بعد حول موعد إعادة فتح البلاد بالكامل، لما حظيت قمة مجموعة السبع، التي انطلقت أول من أمس الجمعة في أقصى جنوب غربي إنكلترا، وتختتم اليوم الأحد، باستثنائية تعود في المقام الأول إلى تشديد قادة الدول المجتمعين، على إبرازها، إذ بإمكان الرئيس الأميركي جو بايدن، أن يمارس في أوروبا التي اختارها لتكون وجهة أول زيارة خارجية له منذ توليه منصبه رسمياً في يناير/ كانون الثاني الماضي، استعراض قدراته في واحدة من أهم ميّزاته كالرئيس الـ46 للولايات المتحدة، وهي أنه يأتي إلى حلفاء بلاده، خلفاً لترامب، الذي بفضله، تعزّزت التساؤلات حول جدوى استمرار انعقاد هذه القمة سنوياً، والتي تجمع أكبر اقتصادات العالم، لكنها اقتصادات لم تعد تغطي سوى 40 في المائة من الثروة الاقتصادية العالمية. وبفضل ترامب والوباء، بإمكان القمة، والتي حملت اسم «قمة اللقاحات»، أن تروّج لشعار مزدوج به «العودة»: عودة أميركا لإثبات قدرتها على لعب دورها القيادي في العالم، وقيادة مرحلة التعافي الاقتصادي ما بعد كورونا، وعودة اللقاءات والقمم العالمية والدولية والثنائية إلى طبيعتها «المباشرة»، ما يضفي لمسة تفاؤل بشأن الحوارات الجارية في أوروبا حالياً. على الرغم من ذلك، فإن القمة التي تعهدت بتحصين العالم ضد كورونا، لا تبدو قادرة على الوفاء حتى بهذا التعهد، نظراً إلى الصعوبة التاريخية لها في متابعة تعهداتها. ولذلك، فإن ما سيدور على هامش قمة مجموعة السبع، هذه المرة، من لقاءات وقمم، قد يحمل أجوبة أكثر أهمية لمن ينتظر مخرجات من أصحاب القرار.

اجتمع قادة القمة حضورياً في مقاطعة كورنوال الإنكليزية (أندرو سيمانسكي/فرانس برس)

وتنتظر بايدن، الذي قد يكون آخر الرؤساء الأميركيين المتشددين في «أطلسيتهم»، والذي اختبر العلاقات الأميركية، عن كثب لعقود، الأسبوع المقبل، ثلاث قمم أكثر تحديداً للسياسة الخارجية الأميركية مع الحلفاء والخصوم على حدّ سواء، وهي قمة حلف شمال الأطلسي والقمة الأميركية الأوروبية، في بروكسل، والقمة التي تجمع بايدن بنظيره الروسي فلاديمير بوتين في جنيف يوم الأربعاء المقبل. وتبقى الصين، الغائب الحاضر، في جولة الرئاسة الأميركية، على الرغم من عدم كونها عنواناً رسمياً لأي من اللقاءات، إذ قد يتوحد حولها المجتمعون في إطلاق تحقيق في أصل منشأ كورونا، فيما تعد سياسة توفير اللقاحات جزءاً من الاستراتيجية لاحتواء نفوذها.

وبعد انقطاع دام سنتين تقريباً بسبب جائحة كورونا، واصل قادة الدول الصناعية الكبرى السبع، الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، أمس، قمتهم حضورياً، في كورنوال في إنكلترا، والتي كان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قد افتتحها الجمعة، بالتبشير بتوفير ملايين اللقاحات لفقراء العالم مع نهاية هذا العام، بدعم سخي من الولايات المتحدة، وتحمل القمة، عناوين عدة، على رأسها تأمين وتسهيل وصول اللقاحات إلى دول العالم، وتجنيبه الا يكون جاهزاً لكارثة صحية أخرى، مع حيّز خاص لمكافحة التغير المناخي، الذي قد يكون سبباً لتمدد وانتشار الأوبئة. ويتطلب العمل على ذلك، ليس فقط «اتحاد الديمقراطيات»، وهو شعار العودة الأميركية، بل التأكد أن النزعة الأحادية والحمائية التي برزت مع وجود ترامب طوال أربع سنوات في البيت الأبيض، قد ولّت دون رجعة. وإذا كان هذا الأمر لا يزال موضوع تشكيك في أوروبا، إلا أنه موضع ارتياح أيضاً. فوفق نظرية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي يلتقي مع بايدن حول أهمية التعددية والأطلسية، فقد أدى ترامب دوراً هاماً بالسماح لأوروبا بإعادة تقييم سياساتها وخياراتها بمعزل نسبي عن الحليف الأميركي.

ولا يبدو بايدن حتى الآن، بالنسبة للحلفاء الأوروبيين، مختلفاً عن سلفه. هذا أقلّه أصبح محور جدل أوروبي، على الرغم من الطابع الاحتفالي بإعادة لمّ الشمل في كورونوال. ويُعقّد ذلك، أن دولتين في القمة، هما ألمانيا وفرنسا، تواجهان استحقاقين قريبين، مع قرب انتهاء عهد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ودخول فرنسا في مرحلة الرئاسيات الصعبة لماكرون. وتواجه أوروبا، بدورها، تساؤلات حول بمينها المتطرف، الذي يبقى قوياً في المشهد، فيما كان ترامب يتهمها بتصدير بعض اليسار الراديكالي إلى الولايات المتحدة. وتدور القمة في أجواء العام الأول لبريطانيا ما بعد «بريكست»، حيث يحاول جونسون إدارة «بريطانيا العالمية»، بنظرة أكثر شمولية، مع استمرار التأكيد على التحالف العميق مع الولايات المتحدة. وعلى أبواب قمة أطلسية أيضاً، تدور الكثير من التساؤلات في أوروبا، حول ما إذا كانت واشنطن قد بلورت نهائياً سياستها لمواجهة الصين، وهي مسألة خلافية حادة، لا ترغب الدول الأوروبية أن تنضم فيها إلى أحد محوري «الحرب الباردة» الجديدة.

وقد دخلت أمس، قمة مجموعة السبع، في صلب مواضيع البحث المطروحة ولا سيما الوقاية من الأزمات الصحية والدفاع عن نهج متعدد الأطراف، مع انضمام قادة كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا وأستراليا إليهم، فضلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، فيما طلّت مشاركة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، افتراضية، نظراً إلى الوضع الصحي الخطر في بلاده. ومن المفترض أن توقع مجموعة السبع «إعلان كارباس باي» (في كورنوال)، الذي قدمته الحكومة البريطانية على أنه «تاريخي»، ويتضمن سلسلة من الالتزامات للحؤول دون وقوع كارثة صحية جديدة. ويشمل الإعلان خفض المهل لتطوير اللقاحات والعلاجات والتشخيص، وتعزيز الرقابة الصحية، وبدء إصلاح لمنظمة الصحة العالمية بغية تعزيزها. وقد يشمل النقاش مسألة تعليق براءات الاختراع للقاحات، بغية تسريع إنتاجها، وهو موضوع يخلق الكثير من التوتر بين الطرفين، متسائلة ما إذا كان استعراض الوحدة في القمة حقيقياً، أو هو مجرد تمثيل إيمائي لمسألة الدفاع متعدد الأطراف وقضايا السياسة الدولية الأساسية التي ستفرد حيزاً كبيراً للصين وروسيا. ويعتزم قادة دول مجموعة السبع، تأكيد «قيمهم» المتمثلة بالديمقراطية الليبرالية، مع أن ذلك «سيؤدي بالتأكيد إلى مواجهة مع روسيا ومع الصين في بعض الجوانب»، بحسب ما حذرت ميركل قبيل افتتاح القمة. وفي هذا الإطار، يدفع بايدن باتجاه خطة واسعة للبنى التحتية والمنشآت في أفريقيا وآسيا، لمواجهة مبادرة «طرق الحرير الجديدة» التي طرحتها الصين، وتهدف إلى تمويل ضخمة كبيرة في الخارج لزيادة نفوذها.

وفي هذا الصدد، رأت صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «مع حلول الصين مكان الاتحاد السوفييتي، كالمنافس الأول للولايات المتحدة، فإن الأخيرة وأوروبا، تبدوان أقل اتحاداً مقارنة بما كان عليه خلال مرحلة الحرب الباردة، وهو تغير جيوسياسي، يخلق الكثير من التوتر بين الطرفين»، متسائلة ما إذا كان استعراض الوحدة في القمة حقيقياً، أو هو مجرد تمثيل إيمائي لدبلوماسي، لطمأنة الأوروبيين المصابين بصدمة سياسة ترامب «أميركا أولاً»، لكنه محكوم بقيادتهم للخيبة لاحقاً، عندما سيدركون أن بايدن لا يزال يسير في طريقه الخاص؟ وردّاً على ذلك، اعتبر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان البريطاني، توم توغندات، للصحيفة، أن «السياسة الخارجية الأميركية لم تتبدل بشكل جوهري»، مضيفاً أنها اليوم «أكثر تعاوناً، لكن ككل الزعماء، فإن بايدن يضع مصلحة بلاده في الصدارة. لكن كيف يفعل ذلك، هو ما سيقوم بإلهاء الآخرين». ويرى خبراء أنه بينما وضع بايدن الصين على رأس أجندته المتشددة، وفيما تريد الولايات المتحدة تعاوناً أوروبياً في ذلك، فإن توقعاتها قد تكون ضئيلة، نظراً لأهمية المصالح الاقتصادية المشتركة بين الصين ودول أوروبية عدة، وعلى رأسها ألمانيا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كل «الخلافات الحقوقية»، و«العقوبات المتبادلة»، فإن زيارة وداعية لميركل إلى الصين خلال الصيف الحالي، لا تزال محتملة على جدول أعمالها، وقد يرافقها فيها ماكرون، حيث لا شهية كبيرة لهما في اندلاع «حرب باردة» جديدة مع بكين.

وفيما يشكك الأميركيون في رغبة أوروبا بالتعاون معهم في ملفي روسيا والصين، على الرغم من بوادر حسن نية قدّمها بايدن، كوقف الحرب التجارية أو تعليق فرض الضرائب على بعض المواد الأساسية كالصلب، فإن الأوروبيين يشككون أيضاً في عهد بايدن، الذي تطغى عليه صفة الرئيس «الانتقالي». فالرئيس الديمقراطي، الذي يسعى إلى إحداث «انقلاب» داخلي على كلّ ما أحدثه ترامب، لا يبدو في الخارج مستعجلاً للتعاون المتين، فيما يذهب بعض المحللين إلى اعتبار سياسته بأنها «لا تزال من تركة القرن العشرين».

انتقاد الصين

أكد مسؤولان في الإدارة الأميركية أن واشنطن تخطط لدفع قمة السبع إلى انتقاد الصين علناً في بيانها الختامي، بسبب ممارسات العمل الجبري التي تقوم بها، وتقديم جبهة موحدة للتنافس اقتصادياً معها، فيما كان وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن (الصورة) قد عدّد في اتصال أول من أمس الجمعة، مع يانغ جيشي، أرفع مسؤول دبلوماسي في الحزب الشيوعي الصيني، شكاوى بلاده من بكين، داعياً إياها للتعاون الشفاف حول مصدر كورونا.

إطاحة نتنياهو وتمسّك بتطرفه

الحكومة الإسرائيلية الجديدة

تدخل إسرائيل اليوم الأحد عهداً سياسياً جديداً، بتولي حكومة جديدة الحكم الذي سيغيب عنه بنيامين نتنياهو هذه المرة، غير أن هذه الحكومة، التي تواجه تحديات صعبة وتباينات، لن تبتعد عن مسار التطرف الذي انتهجه نتنياهو

صالح النعامي

تسدل إسرائيل اليوم الأحد الستار على فترة حكم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لدولة الاحتلال، مع عرض الحكومة الجديدة التي سيقودها بداية زعيم حزب «يمينا» اليميني نفتالي بينت، ثم رئيس حزب «يش عتيد» يئير لبيد، أمام الكنيست اليوم الأحد لنيل اليمين الدستورية، من دون أن يعني ذلك نهاية التطرف اليميني في الحكم الإسرائيلي، فبينت نفسه قال قبل أيام إن الحكومة الجديدة ستكون «يمينية أكثر من الحالية (برئاسة نتنياهو)»، ولبيد أطلق مواقف عدائية ضد حركة «حماس»، كما أن العديد من أركان الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحكومي الجديد سبق أن عملوا مع نتنياهو، ما يعني أن الأطراف المؤثرة في الحكومة الجديدة، لن تتجه إلى سياسات جديدة، بل ستواصل مسار توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وحماية الاعتداءات في القدس المحتلة، وانتهاج سياسة توسيع التطبيع مع دول عربية كان نتنياهو بدعم من الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد أطلقها.

لكن هذه الحكومة ستواجه الكثير من العوائق التي ستمثل تهديداً لتماسكها وبقائها، خصوصاً بعدما عمد نتنياهو إلى تمرير قرارات حساسة تحملها مسؤوليات كبيرة منذ الأيام الأولى لوصولها. وحتى وإن نجحت الحكومة الجديدة بالحصول على ثقة الكنيست اليوم، يبقى استقرار عملها غير مضمون، وسط توقعات العديد من المراقبين بأنّ عمرها سيكون قصيراً، بينما لا يتوقع أن يهدأ نتنياهو لناحية مواصلة التصويب على فترة الحكم الجديدة والتحول السياسي الذي شهدته إسرائيل مع مجيء الحكومة الجديدة، على الرغم من أنها لا تختلف في توجهاتها عن توجهات حكومات نتنياهو، ولا سيما لناحية العنصرية والتطرف والتفاخر بقتل العرب وسياسة الاستيطان.

وتأتي الحكومة الجديدة لتنهي وجود نتنياهو في السلطة، وهو الذي قضى 15 عاماً في رئاسة الحكومة على مرحلتين منفصلتين (بين 1996-1999، و2009-2021)، وكان واحداً من أكثر رؤساء الحكومات دموية، مع شنّ ثلاث حروب على غزة خلال فترات حكمه، وتمكّن من إطلاق مسار تطبيع مع عدد من الدول العربية، إضافة إلى دفع الأخير لطرح مشروع «صفقة القرن»، الذي يمثّل وصفة لتصفية القضية الفلسطينية، فضلاً عن سياسات التوسع الاستيطاني التي تبناها بقوة.

لكن نتنياهو، الذي سعى للتشبث بالحكم على الرغم من توجيه لوائح اتهام ضده في قضايا فساد، جرّ إسرائيل إلى أربع جولات انتخابية في غضون عامين، ليطيحه بينت، بالتعاون مع لبيد، ويقضيا على أحلام نتنياهو بالبقاء في الحكم. لكن يبدو أن الأخير أبى المغادرة قبل «التنكيد» على خلفيه. وهو ما يبدو أنه دفع بينت، لدعوة نتنياهو، الأحد الماضي، إلى أن «لا يترك وراءه أرضاً محروقة». وقال بينت: «أدعو نتنياهو إلى أن يحرر الدولة لتمضي قدماً، يحق لمواطني إسرائيل اختيار حكومة جديدة». وأضاف: «هذه الحكومة (المقبلة) يمينية أكثر من الحالية (برئاسة نتنياهو)، لا تترك وراءك أرضاً محروقة».

وتعد موافقة نتنياهو على «مسيرة الأعلام» الاستفزازية التي تخطط الجماعات اليهودية المتطرفة لتنظيمها في القدس يوم الثلاثاء المقبل، والسماح بها بعد أقل من 48 ساعة على بدء الحكومة الجديدة الاضطلاع بمهامها، تحدياً كبيرا للأخيرة. ففي حال أسفر تنظيم المسيرة عن مواجهات كبيرة بين الفلسطينيين وأعضاء التنظيمات اليهودية المتطرفة بشكل يفضي إلى اشتعال الأوضاع في المدينة المقدسة، فإنّ الحكومة الجديدة ستجد نفسها في مواجهة تحد أمني وسياسي كبير. فانفجار الأوضاع في القدس يمكن أن يقود إلى اندلاع مواجهات في الضفة الغربية التي تتواصل فيها التظاهرات،

تعترض حكومة «بينت ـ لبيد» عوائق كثيرة (غالي تيبون/فرانس برس)

موافقة نتنياهو على مسيرة الأعلام تحدّ كبير للحكومة

ويحيي هبة فلسطيني الداخل، فضلاً عن إمكانية أن يمهّد هذا الأمر لمواجهة عسكرية بين إسرائيل وحركات المقاومة في قطاع غزة، التي هددت بأنها لن تغضّ الطرف عن الاعتداءات الإسرائيلية في القدس المحتلة.

في الوقت ذاته، أقدمت حكومة نتنياهو الأسبوع الماضي على خطوة أخرى من شأنها أن توفّر بيئة لإشعال الأوضاع في القدس، عندما قررت عدم الطلب من المحكمة العليا الإسرائيلية تأجيل قرارها المتوقع في 20 يوليو/تموز المقبل، بشأن مصير المنازل الفلسطينية في حي الشيخ جراح، والتي صدر قرار قضائي سابق بطرد مالكيها منها. وإن كان هذا القرار القضائي قد أشعل «هبة القدس» التي قادت إلى العدوان الأخير على غزة، وقامت المحكمة العليا بتأجيله بطلب من حكومة نتنياهو، فإن تراجع الحكومة عن الطلب مجدداً بتأجيل صدور القرار بشأن هذه المنازل، سيصب الزيت على النار.

كذلك، حرص نتنياهو على توريث الحكومة الجديدة تحدياً آخر لا يقلّ خطورة عن سابقيه، ويتمثّل في تأجيل اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنة «أفيتار» التي دشنها التشكيل الإرهابي اليهودي «فتية التلال» على أرض فلسطينية ولا سيما على جبل صبيح جنوب نابلس، من دون الحصول على إذن الجيش والحكومة. وقد سقط عشرات الفلسطينيين جرحى في التظاهرات التي ينظمونها بشكل متواصل، احتجاجاً على تدشين هذه المستوطنة.

وإلى جانب التحديات الأمنية التي يمكن أن تنجم عن الألغام الثلاثة التي تركها نتنياهو، فإنّ معالجتها يمكن أن تهدد استقرار الحكومة الجديدة، بسبب التباين الكبير في الموقف من مشاريع التهويد في القدس والاستيطان في الضفة الغربية، بين أحزابها. فبينت ليس فقط يرأس حزباً يمينياً يمثل التيار الديني القومي المتشدد، بل سبق أن عمل شخصياً كمدير عام لمجلس المستوطنات في الضفة، مما يجعل التزامه بالمشاريع الاستيطانية كبيراً جداً. وهذا ينطبق أيضاً على حزب «تكفاه حدشاه» اليميني برئاسة الليكودي السابق جدعون ساعر، الذي سيتولى منصب وزير القضاء في الحكومة الجديدة، وحزب «يسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان. وفي المقابل، فإنه يفترض أن يعترض حزب «العمل» وحركة «ميريتس» اليساريان والقائمة العربية الموحدة بقيادة منصور عباس، على هذه المشاريع. وكانت الأحزاب اليمينية منذ مشاورات تشكيل الحكومة قد اشترطت لدعمها، أن يتبنى الائتلاف الجديد مواقف يمينية إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد طالب حزبا «يمينا» و«تكفاه حدشاه»، بأن توافق الحكومة الجديدة على إضفاء شرعية على عشرات النقاط الاستيطانية التي أقامها المستوطنون اليهود في أرجاء الضفة الغربية بدون الحصول على إذن من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

من ناحية ثانية، فإنّ مواقف الأحزاب المشاركة في الحكومة الجديدة تتباين حول القضايا الاجتماعية الاقتصادية. فليبرمان، الذي سيتولى منصب وزير المالية، يجاهر بنيته تقليص المزايا المادية والاقتصادية التي يحظى بها التيار الديني الحريدي، ويعتبر أن ذلك أهم الالتزامات التي وعد بها قاعدته العلمانية. لكن سلوك ليبرمان هذا لن يكون مقبولاً بالنسبة لبينت وساعر، اللذين يريان أنهما مضطران للتحالف مع الحريديم في حال انهيار الحكومة، مما سيجعلهما يبديان ممانعة لتوجهات ليبرمان المعلنة.

إلى جانب ذلك، فإن هناك خلافات جوهرية بين الأحزاب بشأن الجهاز القضائي، إذ إن حزب «يمينا» تحديداً، معني بإضعاف دور المحكمة العليا، التي تلعب دور المحكمة الدستورية في الدول الأخرى، وهو ما يلقى معارضة معظم الأحزاب الأخرى في الحكومة. وترتسم الكثير من علامات الاستفهام حول قدرة القائمة العربية الموحدة على البقاء ضمن الائتلاف الحاكم الجديد، بسبب محدودية الإنجازات التي حققتها لجماهير فلسطينيي الداخل، كما عكست ذلك بنود الاتفاق بينها وبين «يش عتيد» بقيادة يئير لبيد. فأكثر ما حصلت عليه القائمة، هو تعهّد بالاعتراف بثلاث قرى فلسطينية في صحراء النقب، في حين أنه لا يوجد ما يضمن أن الحكومة الجديدة ستعترف بها في النهاية. من ناحية ثانية، فإنّ تفجر مواجهات في القدس الشرقية والداخل الفلسطيني أو اندلاع حرب مع غزة، سيمثّل اختباراً صعباً لقدرة القائمة على مواصلة البقاء في الائتلاف الجديد.

ونظراً إلى أن الحكومة الجديدة تستند إلى أغلبية ضيقة، بحيث تحظى بدعم 61 نائباً من أصل 120، فإنّ بقاءها سيظلّ مرهوناً بتوجّه أي نائب من الكتل البرلمانية التي تدعمها. ففي حال تمكّن الليكود وأحزاب اليمين الأخرى من إقناع نائب واحد فقط بالتصويت ضد الحكومة في مشاريع حجب الثقة، تسقط الحكومة فوراً.